

القادة السنة في لبنان يتحركون استباقاً لمخطط جديد يستهدف «الطائف»

من وقف للهجمات ضد السعودية يهدف إلى تأكيد قدرة إيران على التعاون لإرساء السلم في المناطق المتهددة. وخلص هؤلاء إلى أن لقاء نصرالله-باسيل ينفذ أمر عمليات إيراني عاجل للمساعدة في التحرك الجماعي، أو عبر توزيع الأدوات، لتقديم كل الدلائل التي تقنع العرب والمجتمع الدولي بأن لبنان بات جزءاً من الأمن الاستراتيجي الإيراني.

وراجت معلومات في بيروت أن تحرك السنية السياسية في لبنان جاء بناء على معطيات خارجية تنص بمواجهة مناورة خطيرة لم يخفها باسيل بالوكالة عن حزب الله بنسب اتفاق الطائف والسعي إلى إدخال تعديلات تضرب أركان النظام السياسي الذي تتعامل معه دول العالم. وأضافت المعلومات أن تحرك الرؤساء الثلاثة يندرج في سياق الدفاع عن الدستور بصفته العنوان الدولي الوحيد الذي يتعامل مع العالم بمؤسساته وعواصمه ومنابره.

وقال الرؤساء الثلاثة في بيانهم "إن دستور الطائف شكّل الرافعة التاريخية التي أوقفت الحرب الداخلية اللبنانية والحزف الأهلي وأتت إلى ابتكار صيغة التفاهم بين اللبنانيين والتي أكدت على وحدة وعروبى لبنان وعلى أن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية". وأكد الرؤساء على ضرورة الحفاظ والاحترام الكامل لاتفاق الطائف والدستور المستند إلى الإجماع الوطني والمركز على التمسك بسمو فكرة العيش المشترك، وعلى الاحترام والالتزام بمقررات الشرعية الوطنية والعربية والدولية.

ولفت مصادر دبلوماسية إلى أن تحرك السنية السياسية يأتي رافداً لتحرك الرزينة السياسية التي سيرت مظاهرة تلتها مواقف عنيفة للحزب التقدمي الاشتراكي، وتوقع للمصادر تحركاً واسعاً لحزب القوات اللبنانية بزعامة سمير ججع بغية لإظهار جبهة سياسية تعيد التذكير بما تملك القوى التي كانت منضوية داخل تحالف 14 آذار من قوة داخل البلد قادرة على التصدي لتحرك حلفاء إيران داخل لبنان.

على الحنّ يقسمه في حماية الدستور وأن يعتبر مناسبة 13 أكتوبر (ذكرى إطاحة الجيش السوري عام 1990 بالحالة العونية في لبنان) إعادة الأمور إلى نقطة ما قبل الطائف. واعتبرت مصادر وزارية لبنانية أن حالة من القلق يعانها حزب الله والتيار العوني في لبنان من الأجواء التي صدرت عن السعودية والإمارات لدعم لبنان واقتصاده، في مؤشر إلى عزم سينسحب على كافة دول الخليج لعدم السماح لإيران بالاستحواذ على النظام السياسي اللبناني، وعدم السماح ل طهران باستغلال التطورات السورية المتحوّلة في توازنها لصالح دمشق من أجل إعادة لبنان إلى عهد وصاية جديدة يكون مركزها هذه المرة طهران.

تحرك السنية السياسية لبنان جاء بناء على معطيات خطيرة لم يخفها باسيل بنسب اتفاق الطائف

وشدد الرؤساء الثلاثة في اجتماع مساء الثلاثاء، على أن لبنان لم يعد يتحمّل الأعباء التي ترتبها المغامرات السياسية والتي تعبت بالتوازن الدقيق له في محاولات يائسة للاستفادة من ميزان قوى متجاهلة دقة المعادلة اللبنانية.

وكانت بعض التقارير قد تحدثت عن أن إيران تستعد لدخول مرحلة الحوار الإقليمي والدولي وفق ما تحمله مبادرة رئيس الحكومة الباكستانية عمران خان، وأنها في هذا الصدد ستسعى لإقناع المنطقة والعالم بالقبول بنفوذها الأقليمي بصفته أمراً واقعاً بالإمكان التعايش معه، وفق اتفاقات جديدة، تنظم موقع إيران في العالم وعلاقتها مع بلدانه.

ورأى خبراء في الشؤون الإيرانية أن طهران بعثت عبر قنوات مختلفة رسائل إلى بلدان المنطقة والعالم تؤكد على دورها في إيجاد حل لأزمات المنطقة. واعتبر هؤلاء أن ما صدر عن الحوثيين

بيروت - تؤشر التطورات الأخيرة التي شهدتها لبنان منذ لقاء الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله برئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل على وجود خطة مبرمجة للعبث بالنظام السياسي اللبناني.

وذكرت أوساط سياسية لبنانية أن استخدام باسيل لعبارة "قلب الطاولة" يتجاوز التعبيرات الخطابية، ويتعدى التهديد بفرط عقد الحكومة الحالية، إلى هدف أكبر، وهو المس بجوهرة النظام السياسي اللبناني. ولفتت الأوساط إلى أن ذلك يشكل أحد الدوافع لتحرك رؤساء الحكومة السابقين في لبنان مرة أخرى وعلى نحو موحد ومنسق للدفاع عن موقع السنة الأول في البلد وهو رئاسة الحكومة، ولدعم موقف الرئيس الحالي سعد الحريري، وتجنبه الدخول في سجال قد تهدد استقرار حكومته.

واعتبر الرؤساء نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة وتامم سلام في بيان عقب اجتماع عقده أن الأوضاع الخرجة التي تمر بها المنطقة العربية والأوضاع الدقيقة والحساسة التي يمر بها لبنان من النواحي السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، تستدعي التعاطي بالكثير من التصبر والحكمة، وبالمبادرات الإصلاحية الجديدة.

وشدوا على أنه لا يجوز أن تدار مصالح الدولة من فوق منصات المزايدة ولا يجوز لمسؤول ولا ينبغي له أن تزدوج شخصيته وأن يمارس التحريض من جهة فيما هو جزء أساس من منظومة الدولة.

وعلى الرغم من اللغة الدبلوماسية التي طبعت كلمات الشخصيات السنية الثلاث التي رأست حكومات سابقة في لبنان، إلا أن المرافقين يرون في تحركها والبيان الذي صدر عنها، بمثابة هجوم مضاد تشنه السنية السياسية، بإطرافها المتعددة، المناوئة لحزب الله ضد خطط بعدها الحزب ومن ورائه طهران لإسقاط لبنان بالكامل داخل حدائق النفوذ الإيرانية في المنطقة.

وهاجم بيان الرؤساء باسيل (دون ذكر اسمهم) مؤكداً أنه لا يجوز لوزير أو رئيس تيار أن يحرض رئيس الجمهورية

عدم جدية إسرائيل في تسليم الباقورة والغمر يضع الأردن في مأزق



الشارع الأردني مستنفر

وقد احتلتها إسرائيل بعد حرب 1967 ضمن أراض أردنية تقع شرق خط الهدنة لعام 1949، ورفضت إسرائيل الانسحاب منها بحجة أنها امتداد لمستوطنة صوفار، فيما يعتبر المحللون أن الموقف الإسرائيلي نابع من أهمية هذه المنطقة الخصبة والغنية بالمياه الجوفية. ووردت الغمر أيضاً في الملحق الأول من معاهدة السلام تحت عنوان منطقة "الغمر- صوفار" الذي ينص على أنها تحت سيادة الأردن بيد أنها لا تخضع لقوانين الجمارك الأردنية ويتم تطبيق ذات النظام الخاص بالباقورة حيث توجد ملكيات خاصة لمزارعين إسرائيليين ويتعهد الأردن بحمايتهم ويستمر الاتفاق لمدة 25 عاماً ويتجدد تلقائياً ما لم تطالب الحكومة الأردنية باسترداد تلك الأراضي.

ويصل خبراء إنه بالنظر لأهمية المنطقتين فإن من المستبعد أن تقدم إسرائيل على التفريط فيهما، ولئن كانت لا تستطيع إعلان ضمهما على غرار ما فعلت في الجولان، لعدة اعتبارات لعل أهمها أنها بذلك ستخسر معاهدة السلام مع ثاني دولة عربية، فإنها من المؤكد ستحاول الماطلة من خلال التحجج بزماتها الداخلية.

وقال إيلي إريزي العضو في طاقم المفاوضات الحالي، وأحد مهندسي اتفاقية وادي عربة قبل 25 عاماً، في تصريحات لوسائل إعلام إسرائيلية إن صعوبة التوصل إلى اتفاق كامل مع الأردنيين، يعود إلى "الوضع السياسي المعقد في إسرائيل"، وأضاف "من يقود المفاوضات هي وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، لكن بغية اتخاذ قرار نحن نحتاج إلى قرار من الحكومة، وهي مشلولة".

وإلى جانب ورقة تعثر تشكيل الحكومة فإن لدى إسرائيل أوراق أخرى كابتزاز الأردن بمسألة ناقل البحرين، وهو مشروع استراتيجي بالنسبة للأردن على الصعيد الاقتصادي، وأيضاً هناك ورقة المعتقلين الأردنيين.

وحذرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية التي تحمل الجنسية الأردنية محتجزة في سجون إسرائيل ومضربة عن الطعام منذ 23 يوماً.

وقالت الهيئة، في بيان صحافي، إن تدهوراً طرأ على الحالة الصحية للمعتقلة هبة اللبدي (32 عاماً) المضربة احتجاجاً على اعتقالها الإداري، وتقع في ظروف "عزل قاسية وصعبة" في سجن "الجملة" الإسرائيلي. واعتقلت السلطات الإسرائيلية اللبدي لدى دخولها إلى الضفة الغربية القادمة من الأردن، وتم تجويلها للاعتقال الإداري بعد قضائها 25 يوماً في التحقيق بتهم أمنية.

ويقول محللون إن الأردن الرسمي يبدو في موقف صعب فهو لا يستطيع تمديد الاتفاق مثلما تدفع تل أبيب، في ظل ضغوط شعبية وسياسية متزايدة عليه، ومن جهة ثانية لا يريد صداماً مع إسرائيل.

أقترب موعد انتهاء العمل بملحقي الباقورة والغمر في اتفاقية السلام وادي عربة يضع الجانب الأردني في مأزق، خاصة وأن إسرائيل لا يبدو أنها في وارد الالتزام بذلك وسط ترجيحات بأن تتذرع بأزماتها الداخلية المتعلقة بتعثر تشكيل الحكومة للماطلة.

وتواجه إسرائيل أزمة داخلية معقدة حيث لم يجد بعد رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو الخيط الناظم الذي يستطلع من خلاله تشكيل حكومة جديدة، في ظل تباينات الكتل السياسية الكبرى، وسط تحذيرات من البعض بأن إسرائيل قد تجد نفسها أمام انتخابات ثالثة في أقل من عام.

وتتولى حالياً وزارة الخارجية الإسرائيلية ملف المحادثات مع الجانب الأردني، بيد أن قرار الحسم فيه لا يبدو في الأفق في ظل الشلل الحكومي، ومتوقع أن تلعب إسرائيل على هذا الوتر.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الغى في أكتوبر 2018 جزءاً من معاهدة السلام المعروفة بوادي عربة، كان يمنح الإسرائيلي الحق في التصرف في منطقتي الباقورة والغمر لمدة 25 عاماً.

وأعلن الملك عبدالله الثاني "إنهاء ملحقي الباقورة والغمر من اتفاقية السلام مع إسرائيل"، وقال "تم إعلام إسرائيل بالقرار الأردني بإنهاء العمل بالملحقين... الباقورة والغمر أراض أردنية وستبقى أردنية ونحن نمارس سيادتنا بالكامل على أراضيها".

وتعد أراضي الباقورة والغمر أحد مسببات التوتر الإسرائيلي الأردني على مدى عقود ويتعرض الأردن منذ سنوات لضغوط شعبية تطالب بإنهاء تصرف الإسرائيلي في المنطقتين.

والباقورة هي أراض حدودية تقع شرق نهر الأردن ضمن لواء الأغوار الشمالية التابعة لمحافظة إربد، وتقدر مساحتها الجمالية بنحو 6000 دونم. وكانت إسرائيل احتلت حوالي 1390 دونماً منها في العام 1950، وفي مفاوضات السلام بين عمان وتل أبيب، ادعت إسرائيل أحقيتها في 830 دونماً من هذه المساحة بزعم أنها ملك إسرائيلية خاصة بيعت لهم عبر الوكالة اليهودية. وبعد مفاوضات صعبة توصل الجانبان الإسرائيلي والأردني في العام 1994 إلى معاهدة سلام عرفت باتفاقية "وادي عربة" تضمنت استرداد الأردن لجزء من الباقورة تبلغ مساحته 850 دونماً. ونصت المعاهدة في الملحق الأول على تطبيق نظام خاص على كامل المنطقة بحيث تقر إسرائيل بأرضيتها مع إرفاق ذلك بعبارة تقول إن المنطقة فيها حقوق ملكية خاصة ومصالح مملوكة لإسرائيليين وبالتالي هم المتصرفون في الأرض وعلى ضوء ذلك يتعهد الأردن بمنح حرية مطلقة لهم ويقتضى هذا الاتفاق نافذاً لمدة 25 سنة.

أما الغمر فهي منطقة حدودية تقع ضمن محافظة العقبة على بعد 168 كلم جنوب العاصمة عمان وتقالبا على الطرف الآخر من الحدود مستوطنة صوفار وتقدر مساحتها بـ4000 دونم

عمان - عادت قضية منطقتي الباقورة والغمر الأردنيتين إلى دائرة الضوء مجدداً مع اقتراب الموعد المفترض لتسليمهما من قبل الجانب الإسرائيلي بعد أن قررت عمان العام الماضي إنهاء تاجيرهما، وسط تساؤلات هل ستستجيب إسرائيل فعلاً للطلب الأردني، أم ستعتمد على الماطلة وفي هذه الحالة كيف ستتعاطى عمان مع الوضع؟

وتسوق وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن المفاوضات الجارية بين تل أبيب وعمان بشأن المنطقتين توصلت لاتفاق مبدئي على تمديد التاجير لأراضي الغمر، وهو ما سارعت الخارجية الأردنية إلى دحضه مؤكدة أن المحادثات تجري على أساس ترتيب تسليمها.

سفيان سلمان

دخلنا مشاورات مع إسرائيل حول الإنهاء وليس حول التجديد



وأكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير سفيان سلمان القضاة في بيان صحافي، أن قرار المملكة الذي اتخذ بتاريخ 12 أكتوبر 2018 بإنهاء العمل بالملحقين الخاصين بالباقورة والغمر نهائي وقطعي، وأنه باتهاء النظامين الخاصين بتاريخ 10 نوفمبر المقبل (حسب ما نصت عليه اتفاقية السلام وادي عربة) لن يكون هناك أي تجديد أو تمديد.

وبين القضاة أن "الجانب الإسرائيلي طلب التشاور وفقاً لما نصت عليه المعاهدة، ودخلنا مشاورات حول الإنهاء ولم تكن حول التجديد، بل للانتقال من المرحلة السابقة والترتيبات السابقة إلى المرحلة المقبلة".

ونشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية في وقت سابق الأربعاء أن الحكومة الأردنية وافقت على تمديد تاجير أراضي الغمر، لمدة عام، فيما تشهد المفاوضات بين الأردن وتل أبيب بشأن الباقورة تعثراً.

من جهتها نقلت صحيفة "يديعوت احرونوت" عن مسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن الأردن وافق على تأخير استرجاع الأراضي الزراعية في منطقة الغمر لموسم زراعي آخر من أجل إتمام عمليات عودة هذه الأراضي إليه بعد انتهاء العمل بملحق الباقورة والغمر الذي ينتهي العمل به في 25 أكتوبر الجاري.

ويشكك كثيرون في إمكانية التزام إسرائيل بتسليم المنطقتين، بالنظر للتجارب السابقة معها، ويرجح مراقبون أن تعتمد على التسوية، وقد تتذرع بعدم تشكيل حكومة جديدة.

مفاوضات السلام تصطدم برواسب الصراع بين الخرطوم والمتمردين

هذه القوة تساعده على الوصول لاتفاق سلام مع الحكومة بشكل أسهل وأسرع، عن باقي حركات الجبهة القوية، ويشكل موقفه الأخير رغبة منه في تحجيم الفصائل التي يرى أنها ليس لديها القوة والشعبية التي تتمتع بها حركته، واتخاذ زمام المبادرة لأن يصبح هو المحور الأساسي في عملية المفاوضات.

ويذهب البعض للتأكيد أن الشعبية التي يتمتع بها الطلو، "سند قوى له في الوشوف في وجه بعض الممارسات الصادرة من أطراف محسوبة على الحكومة"، لأن حركته تمثل جميع القبائل الموجودة في منطقة جبال النوبة.

ورأى أبو القاسم، أن استمرار المفاوضات من دون إشراك جهات داعمة، مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر والإمارات، لن يحقق المأمول، وفي تلك الحالة فإن فترة الـ6 أشهر التي حددتها الحكومة كتوقيت مسبق للسلام لن تكون كافية.

من جهته اعتبر الباحث السوداني السياسي بجامعة بحري في الخرطوم، أبو القاسم إبراهيم آدم، إن ما أقدم عليه الحلو "خطوة تكتيكية هدفها الحصول على أكبر قدر من المكاسب ارتكابتها إلى قوة الحركة العسكرية، والتي تتمتع بالتنظيم السياسي أيضاً، وتتوسط وتسدّد على الجزء الأكبر من

المكاسب ارتكابتها إلى قوة الحركة العسكرية، والتي تتمتع بالتنظيم السياسي أيضاً، وتتوسط وتسدّد على الجزء الأكبر من المكاسب ارتكابتها إلى قوة الحركة العسكرية، والتي تتمتع بالتنظيم السياسي أيضاً، وتتوسط وتسدّد على الجزء الأكبر من

المكاسب ارتكابتها إلى قوة الحركة العسكرية، والتي تتمتع بالتنظيم السياسي أيضاً، وتتوسط وتسدّد على الجزء الأكبر من المكاسب ارتكابتها إلى قوة الحركة العسكرية، والتي تتمتع بالتنظيم السياسي أيضاً، وتتوسط وتسدّد على الجزء الأكبر من

سلفاكير ميارديت مع قيادة الحركات المسلحة الثلاثة، تمهيداً لبدء المفاوضات المباشرة بين الجانبين، أفرزت حالة من عدم الثقة في توجهات الخرطوم وجاء المرسوم على خلفية تعليق الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال، بقيادة عبدالعزيز الحلو، مفاوضاتها مع السلطة الانتقالية في السودان، بسبب ما أسمته "خروقات حكومية لوقف إطلاق النار"، ورهنت العودة بإصدار الخرطوم إعلاناً مؤكداً بوقف العدائيات والتخلي عن الخيار العسكري، والانسحاب من مناطق تعتبرها الحركة ضمن نطاق سيطرتها.

وورد قرار الحركة قبيل الاستعداد لمفاوضات مباحثة مع وفد الحكومة في جوبا، وإثر اتهامات وجهتها للقوات المسلحة بتخلف مناطق الغلفان بالمسار الشرقي المختلف حوله، وقيام قوات الدعم السريع بنصب كمين في الطريق

الذي يسلكه المواطنون بالمناطق المحررة في منطقة (خور ور) بجبال النوبة واعتقال 16 مواطناً، قبل أن تقوم القوات بالإفراج عن ثلاثة منهم.

وبدا واضحاً أن مفاوضات السلام التي انطلقت في جوبا الاثنين، تصطدم برواسب الصراع بين الحركة والخرطوم، في ظل إشارة الأولى إلى عدم التزام الأخيرة بما جاء في إعلان مبادئ جوبا.

وعلمت "العرب"، أن اللقاءات المنفصلة التي أجراها رئيس جنوب السودان

السيد سلفاكير ميارديت مع قيادة الحركات المسلحة الثلاثة، تمهيداً لبدء المفاوضات المباشرة بين الجانبين، أفرزت حالة من عدم الثقة في توجهات الخرطوم وجاء المرسوم على خلفية تعليق الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال، بقيادة عبدالعزيز الحلو، مفاوضاتها مع السلطة الانتقالية في السودان، بسبب ما أسمته "خروقات حكومية لوقف إطلاق النار"، ورهنت العودة بإصدار الخرطوم إعلاناً مؤكداً بوقف العدائيات والتخلي عن الخيار العسكري، والانسحاب من مناطق تعتبرها الحركة ضمن نطاق سيطرتها.

وورد قرار الحركة قبيل الاستعداد لمفاوضات مباحثة مع وفد الحكومة في جوبا، وإثر اتهامات وجهتها للقوات المسلحة بتخلف مناطق الغلفان بالمسار الشرقي المختلف حوله، وقيام قوات الدعم السريع بنصب كمين في الطريق الذي يسلكه المواطنون بالمناطق المحررة في منطقة (خور ور) بجبال النوبة واعتقال 16 مواطناً، قبل أن تقوم القوات بالإفراج عن ثلاثة منهم.

الذي يسلكه المواطنون بالمناطق المحررة في منطقة (خور ور) بجبال النوبة واعتقال 16 مواطناً، قبل أن تقوم القوات بالإفراج عن ثلاثة منهم.

وبدا واضحاً أن مفاوضات السلام التي انطلقت في جوبا الاثنين، تصطدم برواسب الصراع بين الحركة والخرطوم، في ظل إشارة الأولى إلى عدم التزام الأخيرة بما جاء في إعلان مبادئ جوبا.

وعلمت "العرب"، أن اللقاءات المنفصلة التي أجراها رئيس جنوب السودان

السيد سلفاكير ميارديت مع قيادة الحركات المسلحة الثلاثة، تمهيداً لبدء المفاوضات المباشرة بين الجانبين، أفرزت حالة من عدم الثقة في توجهات الخرطوم وجاء المرسوم على خلفية تعليق الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال، بقيادة عبدالعزيز الحلو، مفاوضاتها مع السلطة الانتقالية في السودان، بسبب ما أسمته "خروقات حكومية لوقف إطلاق النار"، ورهنت العودة بإصدار الخرطوم إعلاناً مؤكداً بوقف العدائيات والتخلي عن الخيار العسكري، والانسحاب من مناطق تعتبرها الحركة ضمن نطاق سيطرتها.

وورد قرار الحركة قبيل الاستعداد لمفاوضات مباحثة مع وفد الحكومة في جوبا، وإثر اتهامات وجهتها للقوات المسلحة بتخلف مناطق الغلفان بالمسار الشرقي المختلف حوله، وقيام قوات الدعم السريع بنصب كمين في الطريق الذي يسلكه المواطنون بالمناطق المحررة في منطقة (خور ور) بجبال النوبة واعتقال 16 مواطناً، قبل أن تقوم القوات بالإفراج عن ثلاثة منهم.